رؤية

السياسات التنموية للمرأة

من المحررة

تعتبر قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجهها المجتمعات بصفة عامة وتواجه المرأة بصفة خاصة ذلك لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة فالعمل السياسي ليس مجرد المشاركة في الانتخاب ودخول المجالس التشريعية – إنما هو المشاركة في كافة جوانب عملية التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية هي تطوير الحاضر ورسم المستقبل.

إن السياسات التي تعتمد عليها الأقطار في الوطن العربي الخاصة بترقية وتنمية المرأة وتعزيز مكانتها للوصول للمستوى الرفيع من المشاركة والمساواة مع الرجل تختلف من دولة إلى أخرى في آلياتها وخططها ولكن تتشابه وتتساوى في المدى البعيد على أهداف مشتركة، فالسياسات الخاصة بتنمية المرأة العربية تهدف أساساً إلى التقليل من الفجوة الكبيرة بين المرأة والرجل في المجتمع وبين المرأة الريفية والحضرية خاصة وهنالك جهود عديدة مبرمجة ومخططة من أجل الارتقاء بالمرأة العربية في الريف والحضر ولكن هذه الجهود ينقصها التنسيق و التخطيط الجيدو المتابعة حتى تتمكن من إعطاء نتائج فعلية ففي العديد من البلاد العربية هنالك وحدات داخل وزارات معنية تهتم بقضايا المرأة حيث تعمل على برمجة نشاطات ومشاريع صغيرة وكبيرة من اجل إشراك المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تعمل بعض الوحدات على رفع مستوى المرأة وخاصة المرأة الريفية في كل قضاياها وسد احتياجاتها الأولية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وتمكينها من وسائل الإنتاج حتى تنقذها من ضائقة الفقر، وتوجد في بعض البلدان وزارة / هيئة منفردة وقائمة بذاتها تتولى جميع قضايا المرأة حيث تقوم بالتخطيط وتنفيذ ومتابعة مختلف البرامج والسياسات والآليات التي تهدف لتقليل الفجوة النوعية بين الجنسين والنهوض بمشاركة المرأة في التنمية وتحقيق المساواة.

ولانسى أن المجموعات النسائية كانت تعي دورها كاملاً فساهمت وأثرت في الحكومات والمنظمات الدولية ولكن هناك واجب أكثر على المرأة يجب تأديته وهو الاعتراف بأن النساء مجموعة غير متجانسة وتختلف من حيث الإمكانات والخبرة والكفاءة.

ومع ذلك فهن يشتركن كلهن في البحث عن المساواة والعدالة في فرص العمل خاصة التعليم، زيادة الدخل، إنتاج الطعام فقد لاتفيد المرأة بالضرورة بدرجة متساوية فهناك تميز بين توزيع الفرص في الأسرة دعما عن محدودية هذه الفرص لذا يجب تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية للوصول للتنمية المتساوية

يجب البحث في الجوانب السياسية التاريخية والتعليمية على المستوى المحلي والدولي إذا أريد فهم مسألة تنمية المرأة ومكانتها في المستقبل.

لا تؤخذ قضية المرأة على إنها شيء معاد للرجال أو ضدهم بل أنها مسألة عدالة ورفاهية لصالح الجنس البشري كله.

إزالة المفاهيم الخاطئة من الأسرة باعتبار المرأة نواه صغيرة، وأن عائلها رجل لذا فإن فهم الدور الثلاثي للمرأة (الإنجاب، إدارة المنزل ،الإنتاج) يعتبر حيوياً للتنمية.

ينبغي تغيير القوانين المدنية، قوانين العمل، القوانين الأسرية، قوانين الملكية والدساتير التي تؤثر على حقوق المرأة لإلغاء كل ما يقيد المرأة عن الوصول إلى المراكز العليا.

تنمية المنظمات النسائية على المستويات القاعدية المحلية القومية الإقليمية والعالمية حتى يمكن استيعابهن للبرامج التي تناقش وضعهن وترشد دورهن.

اهتمام النساء بالمشاريع الصحيحة والوسائل الإعلامية التقنيات الصحيحة وهذا يتطلب من صناع السياسة وضع الأطر المحلية لمخاطبة المرأة على هذه الأسس باختصار تحتاج إلى إطار تحليلي جديد ومداخل جديدة لمخاطبة مسألة المرأة اذا نريد تحقيق تنمية متساوية وعادلة

مديرة وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية المصرية في حديث مع (14 أكتوبر) من الأردن:

وحدة تكافؤ الفرص حلقة الاتصال بين وزارة المالية المصرية والمجلس القومي للمرأة

الوحدة تهدف إلى توفير برامج التدريب للمرأة والرجل

على هامش أعمال ورشة العمل الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي في الموازنات المنعقدة في المملكة الأردنية الهاشمية كان لصحيفة "١٤ أكتوبر" شرف اللقاء بالأستاذة / آيات عبد المعطي حجازي مديرة وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية المصرية لمعرفة طبيعة عمل هذه الوحدة وعن نشأة هذه الإدارة "وحدة لتكافؤ الفرص"

امرأه عاملة

عمان/ 14أكتوبر/ ذكرى النقيب

استهلت حديثها قائلة"يعد تكافؤ الفرص بين المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة احد الدعامات الأساسية للدستور المصري إلا أن التجارب المشاهدة من الواقع المصري المعاش تشير إلى أن هذه المسألة مازالت بعيدة المنال حتى الآن بالرغم من الجهود المضنية التي تمت والتي شهدت اهتماما كبيرا بالمرأة المصرية وتزايد الاعتراف بأهمية دورها في تقدم وأزدها رالمجتمع فقامت الدولة بإنشاء آليات دائمة تتمثل في المجلس القومي للمرأة واليات أخرى في بعض الوزارات المعنية بشؤون المرأة والطفل من أجل تنشيط وتفعيل دور المرأة في المجتمع ككل وفي الاقتصاد القومي على وجه الخصوص لذلك ركزت السياسات المتبعة على القضاء على كافة العراقيل التي تعوق تقدمها وتحول دون مشاركتها الفعالة في تحقيق التنمية وجاءت الخطط التنموية بأهداف ساعية لتضيق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء في كافة المجالات وذلك بإعطاء مكانة هامة للارتقاء بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية وخلق وعي اجتماعي بأهمية مشاركتها إيجابا في عملية التنمية وقد حققت الدولة نجاحات لا يستهان بها في هذا الصدد إذ تشير الإحصاءات المتاحة إلى ارتفاع قوة العمل من الإناث من حوالي 2355 ألف عام 1984م إلى 4127 ألف عام 2003م بمعدل نمو سنوكل قدرة 3.3 ٪ كما ارتفعت نسبة القوى العاملة من النساء من ٩٪ إلى ٢٠٪ ومن هذا المنطلق رأت وزارة المالية ضرورة المساهمة في هذه العملية فصدر القرار الوزاري رقم 617 لسنة 2005م بإنشاء وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة لتكون حلقة الاتصال بين المجلس القومي للمرأة ووزارة المالية من جهة ولتسهم الوزارة بدورها في هذه العملية حيث تهدف وجه تكافؤ الفرص إلى توفير برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل المهني لتنمية قدرات المرأة بما يتناسب مع احتياجات العملية التنموية بالإضافة إلى حصر مشكلات العاملين واقتراح الحلول المناسبة لها وإعداد الدورات التدريبية والتثقيفية التي تؤهلهم للدخول في معترك الحياة الاقتصادية والاجتماعية بكل ما تحمله من تحديات وكلها أمور تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلاد بالإضافة إلى إقامة ورش العمل الخاصة بالموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي من حيث الأداء و التقييم والمتابعة".

الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع هي مبالغ تحددها الدولة للإنفاق على برامج تنفذ لتمكين النوع الاجتماعي

تمكين النوع الاجتماعي

ماذا يقصد بالموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع؟

تمثل الموازنات المستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعي احد الضمانات الأساسية لسد الفجوات بين السياسات والخطط ومراعاة الدلالات الخاصة بالنوع عند تحليل ورصد إيرادات ونفقات مخصصات الموازنة العامة للدولة.

ويقصد بالموازنات التي تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي بأنها المبالغ التي تحددها الدولة للإنفاق على البرامج والسياسات والخطط التي تنفذ لتمكين النوع الاجتماعي ويرجع الاهتمام بها إلى عدة أسباب:-

-لأنها تمثل إحدى الطرق التي تساعد الحكومة على تنفيذ الالتزامات المرتبطة بشؤون كل من المرأة والرجل

-تعتبر دليل على أن الحكومة تتقدم في مجال الاهتمام بتنفيذ البرامج الموجهة لإدماج المرأة في التنمية

-من الأدوات التي تستخدم للوقوف على تطبيق الوزارات المختلفة للخطط العامة للدولة مع ملاحظة التركيز على الاحتياجات التي تهم الفئات المهشمة .

من مقتضيات التخطيط الفعال مراعاة مستويات جميع الأفراد بأنواعهم وكفاءاتهم

موازنة البرامج والأداء

كيف يمكن اعتبار موازنة البرامج والأداء كأحدى أدوات التخطيط لاحتياجات المرأة والرجل؟

تعتبر موازنة البرامج والأداء إحدى أنواع الموازنات والتي تتميز بكونها خطة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل من خلال ربط تلك الأهداف بالهيكل التنظيمي للوحدات من خلال تقسيمها إلى اختصاصات وبرامج وأنشطة ومشروعات في إطار التحديد الدقيق للتكاليف والعوائد المتوقعة بغرض تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عند تخصيص الموارد المتاحة

وبوجه عام فانه من مقتضيات التخطيط على مستوى الدولة مراعاة مستويات جميع الأفراد بأنواعهم وكفاءتهم المختلفة في الحسبان عند التخطيط لتحقيق كافة الأهداف سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية

وبالتالي تظهر أهمية مراعاة النوع الاجتماعي (رجل – امرأة) عند إعداد كافة أنواع الموازنات والخطط في ظل وجود برامج محددة وأداء مستهدف في إطار محدد للمتابعة والتقييم ومن ثم تقويم الأداء بما يضمن تحقيق كل من النواتج والآثار الايجابية.

بعد كوارث الحب والزواج العنكبوتي

الخاطبة.. هل تعود من جديد؟!

الفتيات: موضة قديمة..العنوسة أعادتها مرة أخرى

القاهرة / 14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

عديد من المآسي الإنسانية يتعرض لها الشباب والفتيات على حد سواء سببها ذلك التقارب العنكبوتي الحادث في غرف الدردشة لتفاجأ الفتاة أو الشاب أنه أمام تجربة عاطفية ملتهبة سرعان ما تسفر عن زواج عرفي يستمر لعدة أيام أو أشهر أوسنوات ثم ينتهي بمأساة للفتاة بعد اختفاء الشاب عندما تقع المصيبة الكبري وتكتشف الفتاة أنها حامل..

د. سامية الساعاتي: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تدعم عودتها

هذه الشرور والمآسي دفعت الكثير من الشبان إلى البحث من جديد عن الخاطبة التي كانت في أوائل القرن الماضي هي الحل الأمثل في مصر للزواج في ظل عصر كان خروج المرأة فيه من البيت يعد خروجاً عن التقاليد وعاراً علي العائلة فكانت الأمهات يلجأن للخاطبة للبحث عن زوج مناسب لبناتهن أو زوجة صالحة لابنها.. فهل تشهد الألفية الثالثة مع كل هذا التطور والتقدم الذي حدث في مجتمعاتنا هذا ما سوف نتعرف عليه خلال سطور هذا التحقيق:

تقول هناء محمد - طالبة بحقوق القاهرة - إن الخاطبة موضة كانت في الماضي وأعتقد أنه انتهى دورها في الفترة الأخيرة في ظل الانفتاح الذي نعيشه وحصول الفتيات علي حقهن في التعليم والعمل وبالتالي ادماجها في المجتمع، الأمر الذي يسهل من إرتباطها بزميلها أو بمن تحب بعيداً عن الخاطبة.

وتضيف هناء أنها تفضل الزواج بطريقة غير تقليدية إذ لابد من دراسة طباع من تحبه فترة من الزمن قبل إتمام مراسم الزواج حتى لا نتخدع فيه .

وعلى النقيض من هذا الرأي تؤيد مريم أيمن - طالبة بإعلام القاهرة - الزواج عن طريق الخاطبة فهذا الزمن على حد قولها لم يعد فيه أمان وبالتالي فإن هذا الزواج يصبح مضموناً ، أما بالنسبة للحب فسوف يأتي لا محالة من خلال العشرة الحسنة بين الزوجين.

سخافات الشباب

وتقول سارة محمد - موظفة - إن الفتاة ليست سلعة للعرض عن طريق الصور التي تحملها الخاطبة وتعرضها على العديد من الشباب يعلقون عليها بسخافاتهم ، وتستطيع الفتاة أن تجد وسيلة أخرى للارتباط بشاب عن طريق المعارف والأصدقاء أو النادي وعلى أية حال، فالزواج قسمة ونصيب إذ أنه مكتوب على الفتاة أن تتزوج من كتبه الله لها.

وتقول سلمي علي - ممرضة - بعد أن زادت معدلات العنوسة بين الفتيات والبنات وارتفع سن الزواج لجأت الأمهات والبنات مرة أخرى للـ«الخاطبة» في مساعدتهن علي إيجاد الزوج المناسب قبل أن يفوتها قطار الزواج ولم تعد الفتاة تحدد شروطاً أو معايير للزواج، المهم أن تتزوج حتى لا يطلق عليها لقب عانس.

أما أمال سعيد - دبلوم تجارة - فتقول إنها ترفض الزواج بهذه الطريقة لأن الشاب في فترة ما قبل الزواج يحاول جاهداً إخفاء عيوبه التي سرعان ما تكشف بعد الزواج بقليل.

أما عن رأي الشباب في فكرة عودة الخاطبة من جديد فيقول أسامة الخولي - مدرس لغة عربية - إن الخاطبة ما هي إلا وسيلة للتعارف ولكن مفاجآتها كثيرة وقد لا تنتهي وقد تعرضت لأحد المواقف المحرجة عندما عرضت عليّ الخاطبة إحدى الصور التي تظهر فيها العروس أصغر من سنها الحقيقي، إذ عندما تقابلت مع العروس فوجئت بها مختلفة تماماً عن الصورة فقررت الابتعاد.

أما عمر سعيد فهو يفضل الزواج بهذه الطريقة بعد أخذ الضمانات المناسبة والتأكد من صدق ماجاءت به الخاطبة لأنه لم يعد لديه ثقة في بنات هذه الأيام اللاتي يجلسن على المقاهي ويدخنن الشيشة بل ويعاكسن الشباب.

ويوافقه الرأي إبراهيم شاكر - موظف - فهو يفضل اللجوء إلى الخاطبة للزواج لأن الاختلاط المتزايد بين الشباب والبنات خاصة في مجتمعات الجامعة والمدارس الذي أصبح أمراً غير مقبول خاصة أن البنات أصبحن يتمتعن بجرأة غير مسبوقة ، والحياء أصبح عملة نادرة أو ولى زمانه، وبالتأكيد فإن الشاب عندما يبحث عن فتاة فإنه يبحث عن فتاة من بيت محترم وليس لها تجارب سابقة أو ماض.

السمعة الطيبة

ويقول عصام يسري- مهندس - إنه تزوج بمساعدة الخاطبة وذلك بعد أن بحث لفترة طويلة عن بنت الحلال التي يريد الارتباط بها وفشل في ذلك نظراً للتغيرات التي طرأت على المجتمع مؤخراً، والحرية التي أصبحت تتمتع بها الفتاة فأنا تعرفت علي بعض الفتيات وأردت الارتباط بهن ولكن بعد فترة اكتشفت أنهن لسن على خلق ولذلك لجأت إلى الخاطبة لتبحث لي عن عروسة من أسرة معروفة وشهود لها بالخلق والسمعة الطيبة وقد كان .

الحل الأمثل

وعن إمكانية عودة الخاطبة تقول د. سامية الساعاتي - أستاذ علم الاجتماع - إن هذا الأمر أصبح وارداً وذلك في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها سواء كانت ظروفاً مادية خاصة بالشباب الذي يجد صعوبة بالغة الآن في تجهيز نفسه للزواج وكذلك الظروف الاقتصادية التي تجعل الشباب يفكر أكثر من مرة ويتمهل قبل الإقدام على تجربة الزواج وكذلك الظروف الاجتماعية والتربوية الخاصة بأخلاق وسلوكيات الفتيات هذه الأيام سواء في الجامعة أو النادي ولذلك فإن الخاطبة - ربما تكون الحل الأمثل للزواج كما كانت في الماضي . وأضافت : أن الخاطبة كونها امرأة فإن دخولها إلى البيوت أمر ميسور فهي تحمل في جعبتها صوراً للعرائس وعرسان على جميع الأشكال والألوان وتحفظ صفات كل فرد وحسبه ونسبه ودخله إذا كان رجلاً أو فتاة ومهارتها في الطهي وأشغال البيت .

وتقول : شهدت الخاطبة فترة من الغياب وكادت تندثر عندما أصبح الزواج والارتباط يتم بطرق عديدة منها الشبكة العنكبوتية، وعن طريق الزمالة في العمل وصارت رؤية العروس سهلة وميسرة ولكن مع ارتفاع تكاليف الزواج وارتفاع معدلات العنوسة بين الفتيات أدى ذلك إلى ارتفاع سن الزواج مما أعاد الخاطبة إلي الوجود مرة أخرى للمساعدة على إيجاد عريس قبل أن يفوت قطار الزواج فلقد أصبحت مشكلة العنوسة خطراً يهدد المجتمع المصري في الفترة الأخيرة.

نبض الحياة

الإدارة العامة لموازنة النوع الاجتماعي

كتبت/ذكرى النقيب

لطالما أسعدنا ذلك القرار الشجاع من قبل صانعي القرار بوزارة المالية عندما استحدثوا إدارة عامة لموازنة النوع الاجتماعي في قطاع الموازنة بناء على تجسيد وتحقيق توصيات اللقاء التشاوري الذي عقد بين اللجنة الوطنية للمرأة ووزارة المالية الهادف إلى إيجاد موازنات مراعية لاحتياجات كلا الجنسين بغية تحقيق معدلات تنموية أكبر للمرأة طالما وهي لا تزال تعاني الكثير في مجالات شتى لعل أهمها نسب الأمية المرتفعة ووفيات الأمهات التي لا تزال من أعلى المعدلات في العالم بالإضافة إلى تمكينها اقتصاديا ومعرفيا ويعول على هذه الإدارة الكثير لتكون نبض الحياة لكل نساء اليمن المثابرات والصابرات فتقع عليها مسؤولية تحليل الموازنة العامة والقطاعية من منظور النوع الاجتماعي ورصد المشاريع الموجهة للمرأة في إطار البرنامج الاستثماري في كافة القطاعات وتحليلها لمعرفة مدى ملاءمتها وملامستها لاحتياجات النساء.

الاشتراك في اللجان الفنية الخاصة بإعداد الموازنات لتوجيه الموارد لصالح احتياجات النساء وفقا للأولويات والمشاكل والاحتياجات التي ترفع من الميدان بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة بالإضافة إلى المشاركة وفي وضع السقوف التأشيرية لموازنات الجهات الحكومية والمحافظات وتحديد الموارد اللازمة للمرأة من خلالها.

وتقع عليها مهمة التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة وإفادتها بأي مستجدات أو متغيرات قد تطرأ على توجهات وزارة المالية والقطاعات المختلفة فيما يتعلق بموازنات النوع.

كذلك متابعة إصدار تعميم من وزارة المالية موجة إلى الجهات المختلفة بإشراك إدارة المرأة في وضع مشاريع لاحتياجات النوع لادارجها ضمن موازنات الجهات وفقا للأولويات التنموية وتبقي مهمة وضع البرامج التأهيلية للكادر المالي في مجال إدماج النوع الاجتماعي في إطار الموازنات العامة والقطاعية من المهام المهمة التي تقع على عاتق هذه الإدارة الناشئة التي نطمع بأن تكون نبض الحياة لكل نساء اليمن.